الجمعية العامة

Distr.: General
9 February 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والأربعون
22 شباط/فبراير – 19 آذار/مارس 2021
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/40 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل تقييم ما أُحرزَ من تقدم في تنفيذ توصياته وفي غير ذلك من العمليات ذات الصلة المتعلقة بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وأن تقدم تقريراً شاملاً في دورته السادسة والأربعين.

وبينما تعترف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تماماً بالتحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاهات التي ظهرت خلال العام الماضي والتي قد تمثل علامات إنذار مبكرة على تدهور حالة حقوق الإنسان. وتُبرز المفوضية في التقرير أن التطورات التي حدثت خلال العام الماضي غيرت بشكل جذري البيئة اللازمة للنهوض بجهود المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وأضعفت الضوابط والموازين الديمقراطية والحيز المدني، وسمحت بعودة خطاب إقصائي وأغلبي خطير. وتهدد هذه الاتجاهات بعكس مسار المكاسب المحدودة لكن المهمة التي تحققت في السنوات الأخيرة، وتنذر بالعودة إلى السياسات والممارسات التي أدت إلى انتهاكات جسيمة في الماضي. وكان التأثير الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 عميقاً. وتعتقد المفوضة السامية أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يولي علامات الإنذار المبكر هذه اهتمامه العاجل وأن يواصل رصد التطورات في سري لانكا وتعامله معها عن كثب. وهي تحث الدول الأعضاء على اتباع خيارات دولية بديلة لضمان العدالة والتعويضات ولتعزيز القدرة على إحراز تقدم.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد المقرر نتيجة لمشاورات مع الدول الأعضاء.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – سياق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 وأهميته 4

ثالثاً – التهديدات الناشئة للمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان 6

ألف – عسكرة الوظائف الحكومية المدنية 7

باء – إلغاء الضمانات الدستورية 8

جيم – العرقلة السياسية لمنع المساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان 9

دال – الخطاب الأغلبي والإقصائي 10

هاء – مراقبة المجتمع المدني وترهيبه وانحسار الحيز الديمقراطي 11

واو – شواغل جديدة ومتفاقمة في مجال حقوق الإنسان 12

رابعاً – تقييم تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 13

ألف – العدالة الانتقالية وتدابير بناء الثقة 13

باء – الإفلات من العقاب في قضايا رمزية 15

خامساً – الاستنتاجات 16

سادساً – التوصيات 17

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/40 بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، الذي اعتُمد بتوافق الآراء وشاركت سري لانكا في تقديمه في ذلك الوقت. وقد طلب المجلس في ذلك القرار إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تواصل تقييم ما أُحرزَ من تقدم في تنفيذ توصياته وفي غير ذلك من العمليات ذات الصلة المتعلقة بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وأن تقدم تقريراً شاملاً في دورته السادسة والأربعين[(1)].

2- وفي شباط/فبراير 2020، أبلغت حكومة سري لانكا مجلس حقوق الإنسان بقرارها سحب مشاركتها في تقديم قرار المجلس 1/40 والقرارين 1/34 و1/30 ذوي الصلة، معربة عن اعتزامها مواصلة "عملية مصالحة ومساءلة شاملة للجميع ومصمّمة ومنفذة داخلياً"[(2)]. وبينما تعترف المفوضة السامية تماماً بالتحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاهات التي ظهرت خلال العام الماضي والتي غيرت بشكل جذري البيئة اللازمة للنهوض بجهود المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وأضعفت الضوابط والموازين الديمقراطية والحيز المدني، وسمحت بعودة خطاب إقصائي وأغلبي خطير. وتهدد هذه الاتجاهات بعكس مسار المكاسب المحدودة لكن المهمة التي تحققت في السنوات الأخيرة، وتنذر بالعودة إلى السياسات والممارسات التي أدت إلى انتهاكات جسيمة في الماضي.

3- ولدى إعداد التقرير، أرسلت المفوضية قائمة أسئلة مفصلة إلى حكومة سري لانكا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وتلقت عليها رداً في 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 في شكل مذكرة شفوية. وعقدت المفوضية اجتماعاً بناءً وموضوعياً عبر الإنترنت مع ممثلين عن الحكومة في 7 كانون الثاني/يناير 2021. وقدمت الحكومة تعليقات على التقرير.

4- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ومكتب المفقودين، وعملت بشكل وثيق مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في تطوير الأنشطة البرنامجية في إطار صندوق بناء السلام والبرنامج المشترك للسلام. وتأسف المفوضة السامية لأن الحكومة لم تصدر تأشيرة دخول لتعيين موظف دولي إضافي معني بحقوق الإنسان لتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحقيقة والعدالة والمصالحة والمساءلة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/40.

(1) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن سري لانكا وتحديثاتها المؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 (A/HRC/43/19)، و8 شباط/فبراير 2019 (A/HRC/40/23)، و25 كانون الثاني/يناير 2018 (A/HRC/37/23)، و10 شباط/فبراير 2017 (A/HRC/34/19)، و28 أيلول/سبتمبر 2015 (A/HRC/30/61)، وكذلك بالاقتران مع ورقتي غرفة الاجتماعات المؤرختين 28 حزيران/يونيه 2016 (A/HRC/32/CRP.4، متاحة في: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session32/Pages/ListReports.aspx) و16 أيلول/سبتمبر 2015، والتي تتضمن نتائج التحقيق الذي أجرته المفوضية بشأن سري لانكا (A/HRC/30/CRP.2، متاحة في: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session30/Pages/ListReports.aspx).

(2) بيان مؤرخ 26 شباط/فبراير 2020 من وزير العلاقات الخارجية وتنمية المهارات والعمالة وعلاقات العمل في سري لانكا. متاح في: www.lankamission.org/images/PDF_-_2020/26-02-2020%20-%20Media%20Release%20-%20Statement%20full%20version.pdf.

5- ومنذ أن وجهت سري لانكا دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة في كانون الأول/ديسمبر 2015، قام 10 من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[3] بزيارات رسمية إلى البلد. وأجرى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار أربع زيارات أكاديمية إضافية خلال تلك الفترة. ولم يزر البلد أي من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة منذ آب/أغسطس 2019، ولكن الحكومة تسعى إلى إعادة تحديد موعد لزيارة كل من المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في عام 2021[4]. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، وجه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ثماني رسائل بشأن سري لانكا. وردت الحكومة على اثنتين منها[5].

ثانياً- سياق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 وأهميته

6- في هذا المنعطف الرئيسي لتعامل مجلس حقوق الإنسان مع سري لانكا، من المهم التذكير بالتاريخ والسياق اللذين أفضيا إلى اتخاذ قرار المجلس 1/30 والأسباب التي تجعل التزامات سري لانكا أمام المجلس وجميع السريلانكيين حاسمة الأهمية.

7- فقد نشب النزاع المسلح في سري لانكا على خلفية التمييز المتزايد ضد الأقليات في البلد وتهميشها، ولا سيما التاميل. واتسمت الحرب التي دامت 30 عاماً بين الحكومة وحركة نمور تحرير تاميل إيلام (حركة نمور التاميل)، وكذلك حركات التمرد السابقة في الجنوب، بانتهاكات وتجاوزات مستمرة وخطيرة لحقوق الإنسان من كلا الطرفين، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري الواسع الانتشار والاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي، وهي أمور كان لها أثرها على السريلانكيين من جميع الطوائف. وقامت حركة نمور التاميل وغيرها من الجماعات المسلحة بشكل منهجي بتجنيد آلاف الأطفال واستخدامهم في القتال وفي أدوار أخرى. وطُردت جماعات المسلمين والسنهاليين من الشمال، وأقدم نمور التاميل على قتل مدنيين دون تمييز في هجمات إرهابية على أماكن عامة ومركبات. ودأب المفوضون الساميون المتعاقبون على إدانة هذه الأعمال.

8- وعلى الرغم من هذه الانتهاكات الخطيرة، ساد الإفلات من العقاب. وتعرضت القضايا التي كانت تبلغ المحاكم لتأخيرات لا حد لها وتدخلات ومضايقة للضحايا والشهود، ولم تنته بإدانات إلا في حالات استثنائية. وفشلت لجان تحقيق عديدة عينتها الحكومات المتعاقبة في إثبات الحقيقة وضمان المساءلة بشكل موثوق. وأدى ذلك إلى أزمة ثقة صارخة[6].

9- وخلال المرحلة الأخيرة من النزاع مع حركة نمور التاميل في عام 2009، قُدمت ادعاءات ذات مصداقية عن قصف القوات الحكومية العشوائي، بما في ذلك في "مناطق عدم إطلاق النار" المكتظة بالسكان، والهجمات على الأعيان المحمية التي أسفرت عن سقوط قتلى وإصابات على نطاق واسع

(3) A/HRC/33/51/Add.2 وA/HRC/34/54/Add.2 وA/HRC/35/31/Add.1 وA/HRC/34/53/Add.3 وA/HRC/40/52/Add.3 وA/HRC/45/45/Add.1 وA/HRC/39/45/Add.2 وA/HRC/40/57/Add.2 وA/HRC/44/50/Add.1 وA/HRC/43/48/Add.2.

(4) مذكرة شفوية مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى المفوضية من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(5) انظر: AL LKA 5/2020 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25415) وAL LKA 9/2020 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25592).

(6) A/HRC/30/CRP.2، الفقرات 468-524. انظر أيضاً A/HRC/45/45/Add.1، الفقرة 36.

بين المدنيين[7]. ومنعت حركة نمور التاميل المدنيين من مغادرة منطقة النزاع. وتسببت الضوابط الصارمة التي فرضتها الحكومة على الإمدادات الإنسانية في وقوع المزيد من الوفيات والمعاناة. ويُعتقد أن كوادر حركة نمور التاميل وأفراد أسرهم تعرضوا لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء بعد تسليم أنفسهم إلى القوات المسلحة السريلانكية[8]. واحتُجز أكثر من 000 250 شخص شهوراً عدة في مخيمات مغلقة للمشردين داخلياً يديرها الجيش[9].

10- ومع انتهاء القتال، أصدر الأمين العام ورئيس سري لانكا آنذاك، ماهيندا راجاباكسا، بياناً مشتركاً أكد فيه الأمين العام "أهمية عملية المساءلة لمعالجة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان" والتزمت الحكومة باتخاذ "تدابير لمعالجة تلك المظالم"[10]. وفي 26 و27 أيار/مايو 2009، عقد مجلس حقوق الإنسان دورته الاستثنائية الحادية عشرة، التي اعتمد في نهايتها القرار د إ-11/1، الذي أيد فيه البيان المشترك والتفاهمات الواردة فيه.

11- وفي حزيران/يونيه 2010، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا. وفي عام 2011، خلص فريق الخبراء إلى وجود ادعاءات ذات مصداقية تفيد أن حكومة سري لانكا وحركة نمور التاميل ارتكبتا، في الأشهر السابقة لأيار/مايو 2009، مجموعة واسعة من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قد يبلغ بعضها مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأوصى بإجراء تحقيق دولي[11]. ورفضت الحكومة النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء[12].

12- وفي غضون ذلك، عينت الحكومة في أيار/مايو 2010 آلية تحقيق أخرى - هي لجنة الدروس المستفادة والمصالحة - لدراسة الفترة الفاصلة بين انهيار وقف إطلاق النار في شباط/فبراير 2002 ونهاية النزاع المسلح[13]. وعقب نشر اللجنة تقريرها النهائي، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2012 القرار 19/2 الذي لاحظ فيه بقلق أن التقرير لم يتناول بشكل كاف الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي، ولكنه دعا الحكومة مع ذلك إلى تنفيذ التوصيات البناءة التي قدمتها اللجنة[14]. وفي آب/أغسطس 2013، أنشأ رئيس سري لانكا آنذاك لجنة أخرى للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالمفقودين (المعروفة أيضاً باسم "لجنة باراناغاما")[15]، لم تتمكن هي أيضاً من إثبات الحقيقة بشكل موثوق، وضمان المساءلة وإنصاف الضحايا. وفي الوقت نفسه، اتبعت الحكومة استراتيجية لإعادة التوطين والتأهيل والإدماج والتعمير والمصالحة، ركزت على البنية التحتية والتنمية، بما في ذلك إعادة تأهيل كوادر حركة نمور التاميل السابقين والجنود الأطفال.

(7) تقرير فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا المؤرخ 31 آذار/مارس 2011. متاح في: www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/POC%20Rep%20on%20Account%20in%20Sri%20Lanka.pdf. انظر أيضاً A/HRC/30/CRP.2.

(8) تقرير فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا، الفقرات 149-170.

(9) A/HRC/30/CRP.2، الفقرة 1268.

(10) انظر: www.un.org/press/en/2009/sg2151.doc.htm.

(11) أحال الأمين العام التقرير إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان في 12 أيلول/سبتمبر 2011.

(12) مذكرة شفوية مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2011 موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(13) انظر تقرير اللجنة، الفقرات 515-527. متاح في: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FINAL%2520LLRC%2520REPORT.pdf.

(14) خلص فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا في تقريره لعام 2011 إلى أن لجنة الدروس المستفادة والمصالحة تشوبها عيوب عميقة، ولا تفي بالمعايير الدولية المتعلقة بآلية المساءلة الفعالة، ولا تفي من ثم بالالتزام المشترك بين رئيس سري لانكا والأمين العام بإجراء عملية مساءلة.

(15) انظر: https://parliament.lk/uploads/documents/paperspresented/report-of-paranagama.pdf.

13- وطوال تلك الفترة، دأبت المفوضية على إبلاغ مجلس حقوق الإنسان بأن التقدم المحرز في مجال المساءلة والمصالحة لا يزال محدوداً للغاية، وأن أنماطاً مقلقة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب على أيدي قوات الأمن والجماعات شبه العسكرية لا تزال مستمرة[16].

14- ونظراً لتخلف الآليات الوطنية عن إجراء تحقيقات ذات مصداقية، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2014 القرار 1/25، الذي طلب فيه المجلس إلى المفوضية إجراء تحقيق شامل في ادعاءات حدوث انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك التحقيق، وجدت المفوضية أدلة موثوقة على أن قوات الأمن السريلانكية ونمور التاميل مسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[17]. ووثقت فشل الآليات الوطنية الذريع، بما في ذلك لجان التحقيق الرئاسية السابقة، في ضمان المساءلة، ودرست الحواجز الراسخة التي تعترض سبيل العدالة في نظام العدالة الجنائية الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الدولية[18].

15- وفي تلك المرحلة، قدمت حكومة وحدة وطنية، شُكلت في كانون الثاني/يناير 2015، التزامات مهمة لمواجهة الماضي، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمستقلة، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب. وسعياً للوفاء بتلك الالتزامات، اشتركت سري لانكا في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30، الذي وفر خريطة طريق شاملة للتدابير الرامية إلى ضمان العدالة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا وتحقيق المصالحة والاضطلاع بإصلاحات قانونية ومؤسسية مهمة لمنع تكرار الانتهاكات. ووُضحت هذه التدابير في عملية تشاور وطنية بقيادة المجتمع المدني شارك فيها سريلانكيون من جميع الطوائف وأصحاب المصلحة مثل الزعماء الدينيين والعسكريين[19].

16- وأبرزت المفوضية في تقاريرها المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ القرار 1/30 أنه على الرغم من إحراز الحكومة السابقة بعض التقدم في قضايا حقوق الإنسان، كانت التطورات المتصلة بالعدالة الانتقالية غير متساوقة وتأخرت كثيراً[20]. ومع ذلك، بدا أن سري لانكا تسير على طريق جديد نحو المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان. غير أن التطورات التي حدثت منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قلبت هذا الاتجاه، وقد تؤدي بدلاً من ذلك إلى العودة إلى أنماط التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي شهدها البلد في العقود الماضية.

ثالثاً- التهديدات الناشئة للمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان

17- ابتداءً من عام 2015، اتخذت سري لانكا بعض الخطوات الهامة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وفتح المجال الديمقراطي، بما في ذلك للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وكان من المهم للغاية اعتماد التعديل التاسع عشر للدستور في نيسان/أبريل 2015، الذي عزز استقلال المؤسسات الرئيسية وتطبيق نظام الضوابط والموازين على السلطة التنفيذية. واختُبرت هذه المكاسب على محك الأحداث السياسية التي وقعت في عام 2018، ولا سيما الهجمات الإرهابية التي وقعت في أحد الفصح في نيسان/أبريل 2019،

(16) A/HRC/22/38.

(17) A/HRC/30/CRP.2.

(18) المرجع نفسه، الفقرة 1261.

(19) انظر: http://war-victims-map.org/wp-content/uploads/2017/02/CTF-Final-Report-Volume-I-Nov-16.pdf.

(20) A/HRC/32/CRP.4 وA/HRC/34/19 وA/HRC/37/23 وA/HRC/40/23 وA/HRC/43/19.

والتي أسفرت عن مقتل 277 شخصاً وإصابة 592 آخرين[21]. وفي أعقاب ذلك، اندلعت أعمال عنف طائفي ضد الأقلية المسلمة، وأُعلنت حالة الطوارئ، واتُخذت تدابير طارئة، وصدر أمر بنشر استثنائي للجيش[22].

18- وأدت التحديات الكبيرة والاتجاهات السلبية التي ظهرت خلال العام الماضي إلى تغيير عميق في بيئة المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى الرغم من نجاح بعض الجهود التي بذلتها الحكومة لاحتواء جائحة كوفيد-19، فإن تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي كان عميقاً وزاد من حدة الفوارق الاجتماعية.

19- ويبرز الفرع التالي ستة من هذه الاتجاهات الأوسع نطاقاً: (أ) عسكرة الوظائف الحكومية المدنية؛ و(ب) إلغاء الضمانات الدستورية؛ و(ج) العرقلة السياسية لمنع المساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان؛ و(د) الخطاب الأغلبي والإقصائي؛ و(هـ) مراقبة المجتمع المدني وعرقلة شؤونه وانحسار الحيز الديمقراطي؛ و(و) شواغل جديدة ومتفاقمة في مجال حقوق الإنسان. ويساور المفوضة السامية قلق لأن هذه الاتجاهات تمثل مؤشرات إنذار مبكر هامة تتطلب اهتماماً عاجلاً من مجلس حقوق الإنسان.

ألف- عسكرة الوظائف الحكومية المدنية

20- يتضمن قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 التزامات بتهيئة بيئة مواتية للعدالة الانتقالية والمصالحة، مثل إنهاء التدخل العسكري في الأنشطة المدنية، وضمان مساءلة الأفراد العسكريين، واعتماد إصلاحات في القطاع الأمني. ومع ذلك، شهد العام الماضي تعمّقاً وتسارعاً في عسكرة الوظائف الحكومية المدنية، وهو أمر أبلغته المفوضة السامية إلى المجلس أول مرة في شباط/فبراير 2020[23].

21- وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، وضعت الحكومة 31 كياناً تحت إشراف وزارة الدفاع، بما في ذلك الشرطة والأمانة الوطنية للمنظمات غير الحكومية والمركز الوطني لوسائل الإعلام ولجنة تنظيم الاتصالات[24] ووكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[25] والمجلس الوطني لمراقبة المخدرات الخطرة ومركز إدارة الكوارث وإدارة شؤون الهجرة[26]. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نقل الرئيس جهاز الشرطة ووضعه تحت إشراف وزارة الأمن العام الجديدة وعين أميرالاً بحرياً سابقاً، انتُخب في البرلمان في آب/أغسطس 2020، وزيراً[27].

22- ومنذ بداية عام 2020، عيّن الرئيس ما لا يقل عن 28 فرداً من أفراد الجيش والاستخبارات العاملين أو السابقين في مناصب إدارية رئيسية، وشكل عدة فرق عمل رئاسية ذات ولايات غامضة أو فضفاضة أو متداخلة مع ولايات المؤسسات القائمة[28]. وتتألف بعض فرق العمل بكاملها تقريباً من أفراد في الجيش والاستخبارات والشرطة. ويرأس كلاً من فرقة العمل الرئاسية لبناء بلد آمن ومجتمع منضبط وفاضل

(21) مذكرة شفوية مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى المفوضية من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(22) مُدد هذا النشر الاستثنائي بإخطارات منتظمة في الجريدة الرسمية لسري لانكا وبموجب الصلاحيات التي تخولها للرئيس المادة 12 من مرسوم الأمن العام.

(23) A/HRC/43/19، الفقرة 33.

(24) Gazette (Extraordinary) of Sri Lanka, No. 2194/74, 25 September 2020.

(25) المرجع نفسه.

(26) Gazette (Extraordinary) of Sri Lanka, No. 2153/12, 10 December 2019.

(27) المرجع نفسه، No. 2202/25, 20 November 2020.

(28) انظر https://menafn.com/1100162427/Sri-Lanka-Government-defends-appointment-of-military-officers-to-administrative-posts.

وقانوني[29] وفرقة العمل الرئاسية لإدارة التراث الأثري في المنطقة الشرقية[30] وزير الدفاع، وهو أيضاً جنرال[31]. وترأس قائد الجيش أنشطة التصدي لجائحة كوفيد-19، وكُلف الجيش بإدارة مراكز الحجر الصحي ونقاط التفتيش، وعُيّن 25 من كبار الضباط العسكريين ضباط تنسيق رئيسيين في جميع المقاطعات للتصدي للجائحة.

23- ويساور المفوضة السامية الانزعاج بوجه خاص لأن هذه التعيينات تشمل كبار المسؤولين العسكريين الذين وردت في تقارير الأمم المتحدة ادعاءات بشأن تورطهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال السنوات الأخيرة من النزاع، بمن فيهم العماد شافيندرا سيلفا، الذي عُين قائداً للجيش (آب/أغسطس 2019)، واللواء (المتقاعد) كمال غوناراتني، الذي عُين وزيراً للدفاع (تشرين الثاني/نوفمبر 2019[32]. وكان كلا الرجلين قادا فرقاً في الجيش تشير ادعاءات ذات مصداقية إلى أنها ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء النزاع المسلح[33]. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2020، رُقي كلا الضابطين إلى رتبة فريق (جنرال)[34]. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت الأمم المتحدة قراراً علنياً بتعليق جميع عمليات نشر أفراد جيش سريلانكا في بعثات حفظ السلام، باستثناء الحالات التي قد يعرّض فيها هذا التعليق عمليات الأمم المتحدة لمخاطر عملياتية جدية.

باء- إلغاء الضمانات الدستورية

24- في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أقر البرلمان التعديل العشرين للدستور بأغلبية الثلثين. ويغير التعديل ميزان القوى بين مختلف فروع الحكومة، إذ يوسع نطاق السلطات الرئاسية والتنفيذية إلى حد كبير، ويبطل العديد من المكاسب الديمقراطية التي تحققت مع إقرار التعديل التاسع عشر، في عام 2015. ويساور المفوضة السامية القلق لأن التعديل الأخير قوض بشكل أساسي استقلال اللجان والمؤسسات الرئيسية، بما فيها لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ولجنة الانتخابات ولجنة الشرطة الوطنية والسلطة القضائية، من حيث إجراءات اختيار كبار القضاة وغيرهم من كبار المسؤولين وتعيينهم وفصلهم. ويلغي التعديل المجلس الدستوري الذي كان يوصي الرئيس بالتعيينات، ويعيد إنشاء المجلس البرلماني، المؤلف حصراً من سياسيين ولا يجوز له إلا إبداء ملاحظات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شرع الرئيس في تعيين أعضاء جدد في لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، بمن فيهم وزير سابق رئيساً لها. ويساور المفوضة السامية القلق لأن عملية التعيين الجديدة تقوض مصداقية اللجنة واستقلالها[35].

(29) Gazette (Extraordinary) of Sri Lanka, No. 2178/18, 2 June 2020.

(30) المرجع نفسه، No. 2178/17, 2 June 2020.

(31) المرجع نفسه، No. 2159/64, 25 January 2020; No. 2168/8, 26 March 2020; No. 2172/9, 22 April 2020; No. 2173/4, 27 April 2020; and No. 2173/7, 28 April 2020.

(32) OHCHR, "Bachelet 'deeply troubled' by appointment of new Sri Lankan army chief", 19 August 2019; OHCHR, "Sri Lanka: UN experts say army chief appointment is 'affront to victims' of rights abuses", 27 August 2019.

(33) تقرير فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا، الفقرة 62.

(34) انظر: www.army.lk/news/commander-chief-armed-forces-he-president-promotes-army-commander-four-star-rank-general-0; www.dailynews.lk/2020/12/28/local/237291/defence-secretary-army-commander-promoted.

(35) نالت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا اعتمادها ضمن الفئة "ألف" من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2018، لامتثالها المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

25- وفي أيلول/سبتمبر 2020، عينت الحكومة لجنة خبراء لصياغة دستور جديد ودعت الجمهور إلى تقديم مساهمات في عدة مواضيع: طبيعة الدولة، والحقوق الأساسية، واللغة، واللامركزية. وتلاحظ المفوضة السامية أهمية وجود عملية تشاورية شاملة للجميع تراعي تنوع المجتمع وتشجع على مشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة. وقد شدد مجلس حقوق الإنسان، في قراراته السابقة المتعلقة بسري لانكا، على أهمية نقل السلطة السياسية، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً لإتمام المصالحة وتمتع سكان البلد كافة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان[36]. وأصدرت أيضاً مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توصيات إلى سري لانكا بشأن معالجة الثغرات في الفصل المتعلق بالحقوق الأساسية في الدستور، والمفوضية على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة التقنية في هذا الصدد.

جيم- العرقلة السياسية لمنع المساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان

26- في حين أن نظام العدالة الجنائية في سري لانكا ما برح عرضة للتدخل منذ فترة طويلة، فإن الحكومة الحالية أعاقت فعلياً أو سعت إلى وقف التحقيقات والمحاكمات الجنائية الجارية لمنع المساءلة عن جرائم الماضي. وفي 9 كانون الثاني/يناير 2020، عينت الحكومة لجنة تحقيق رئاسية للتحقيق في ادعاءات تنسب إلى الحكومة السابقة "الإيذاء السياسي" لمسؤولين حكوميين وأفراد في القوات المسلحة والشرطة وموظفين في الشركات الحكومية[37]. وتدخلت اللجنة، بما لها من صلاحيات واسعة، في تحقيقات الشرطة وإجراءات المحاكم، وكان لها تأثير في تقويض عمل الشرطة والقضاء في عدد من قضايا حقوق الإنسان والفساد البارزة.

27- ويشار بوجه خاص إلى قيام اللجنة في كانون الثاني/يناير 2020 بإصدار توجيهات إلى النائب العام بوقف محاكمة القائد السابق لسلاح البحرية، الأميرال واسانتا كاراناغوادا والمتحدث السابق باسم سلاح البحرية، العميد د. ك. ب. داساناياكي فيما يتعلق باختفاء 11 شخصاً في عامي 2008 و2009. ولم يمتثل النائب العام هذا الأمر، مؤكداً أن اللجنة لا تملك أي سلطة نظامية أو قانونية تجيز لها أن تأمره بالامتناع عن أداء مهامه القانونية[38]. وبالإضافة إلى ذلك، تدخلت اللجنة لصالح ضباط في الاستخبارات العسكرية في إجراءات قضائية جارية، بما في ذلك في قضية قتل الصحفي لاسانتا ويكرماتونغي في عام 2008، والإخفاء القسري لرسام الكاريكاتير براغيت إيكناليغودا في عام 2010. وتدخلت اللجنة أيضاً في محاكمات جنائية أخرى، بسُبل منها حجب أدلة وثائقية، وتهديد المدعين العامين باتخاذ إجراءات قانونية، وإجراء فحوص موازية ومتناقضة لأفراد يمثلون أصلاً أمام محاكم ابتدائية[39]. وقدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الرئيس في 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكنه لم يكن قد نُشر حتى وقت كتابة هذا التقرير.

28- وفي 31 تموز/يوليه 2020، أُلقي القبض على شاني أبيسيكارا، وهو رئيس سابق لإدارة التحقيقات الجنائية كان قد قاد تحقيقات في عدة جرائم بارزة وقضايا حقوق إنسان رمزية، بتهمة اختلاق أدلة في قضية قتل. وقد غادر مفتش آخر في تلك الإدارة، هو نيشانتا سيلفا، سري لانكا في عام 2019 خوفاً من تعرضه للانتقام بسبب دوره في قيادة التحقيق في عدة قضايا رمزية؛ ومنذ ذلك الحين، وُجهت إليه تهم مختلفة.

(36) انظر مثلاً قرار المجلس 1/25.

(37) Gazette (Extraordinary) of Sri Lanka, No. 2157/44, 9 January 2020.

(38) انظر: www.dailynews.lk/2020/01/29/law-order/209856/pcoi-has-no-power-order-ag-refrain-performing-statutory-functions-ag.

(39) انظر: https://ceylontoday.lk/news/pcoi-probing-political-victimisation-ag-to-testify-today.

دال- الخطاب الأغلبي والإقصائي

29- ترحب المفوضة السامية بالتزام الحكومة العلني بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبتعيين مجلس التنمية المستدامة الجديد. وتلاحظ تأكيد الحكومة حقوق جميع السريلانكيين وإدراج حظر التمييز في الدستور، ولكنها تشعر بقلق عميق إزاء تزايد استخدام الرئيس وغيره من كبار الشخصيات الحكومية خطاباً ورموزاً إثنية قومية تحابي الأغلبية، ولأن السياسات العامة تعكس على ما يبدو المصالح المتصورة للأغلبية البوذية السنهالية حصراً، وتُظهر أدنى قدر من الاعتبار للأقليات. ويعمد هذا الخطاب الرسمي إلى إهمال وإقصاء الأقليات الإثنية والدينية التي غالباً ما يُنظر إليها وتُعامل على أنها تشكل تهديداً. وهذا النهج له آثار سلبية جدية على المصالحة وبناء السلام والتسامح الديني، ويحمل بذور عنف وصراع مستقبلي.

30- وأكد الرئيس، في خطاب ألقاه في الذكرى السنوية لاعتلائه الرئاسة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أن الأغلبية السنهالية هي التي انتخبته، وذكر "المخاوف المشروعة من تعرض عرق السنهالية وديننا ومواردنا الوطنية والتراث للدمار في مواجهة مختلف القوى والأيديولوجيات المحلية والأجنبية التي تدعم النزعة الانفصالية والتطرف والإرهاب"[40]. وأنشأ الرئيس مجلساً استشارياً يتألف من كبار الرهبان البوذيين لالتماس المشورة في شؤون الحكم[41]. وتكاد فرقة العمل الرئاسية لإدارة التراث الأثري في المنطقة الشرقية (انظر الفقرة 22 أعلاه) تقتصر على أعضاء سنهاليين، بمن فيهم كاهنان بوذيان، على الرغم من تنوع سكان المنطقة وتراثها. وترفض الحكومة أداء النشيد الوطني باللغة التاميلية في المناسبات الرسمية، كما في الاحتفالات بيوم الاستقلال في 4 شباط/فبراير 2020، رغم الممارسة المتبعة في السنوات السابقة وهي غناء النشيد الوطني بلغتين باعتبارها بادرة مهمة على مسار المصالحة.

31- وكان لجائحة كوفيد-19 أيضاً تأثير في الحرية الدينية، وأدى إلى تفاقم التهميش والتمييز السائدين اللذين تعاني منهما الطائفة المسلمة. وتشعر المفوضة السامية بالقلق لأن قرار الحكومة الأمر بحرق جثث جميع المصابين بكوفيد-19 منع المسلمين من تأدية شعائر الدفن الخاصة بهم، كما أثر بشكل غير متناسب في الأقليات الدينية وأدى إلى تفاقم المعاناة والتوترات[42]. ورغم أن الحكومة أبلغت المفوضية أن هذه السياسة مدفوعة بشواغل الصحة العامة والمشورة العلمية، تلاحظ المفوضة السامية أن توجيهات منظمة الصحة العالمية تشدد على أن "حرق الجثث مسألة اختيار ثقافي"[43]. ووُصم مسلمو سري لانكا أيضاً في الخطاب الشعبي بوصفهم ناقلين لكوفيد-19 وهو شاغل أثارته المفوضة السامية في بيانها عن آخر المستجدات العالمية إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2020[44].

(40) خطاب الرئيس إلى الأمة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. انظر: www.presidentsoffice.gov.lk/index.php/2020/11/18/presidents-address-to-the-nation-on-18-11-2020/.

(41) المرجع نفسه.

(42) تعتبر منظمة الصحة العالمية في مبادئها التوجيهية بشأن التصرف بجثث ضحايا كوفيد-19 أن الدفن خيار مقبول. انظر أيضاً: AL LKA 2/2020 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25175).

(43) WHO, "Infection prevention and control for the safe management of a dead body in the context of COVID-19", 4 September 2020.

(44) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26015&LangID=E.

هاء- مراقبة المجتمع المدني وترهيبه وانحسار الحيز الديمقراطي

32- ازداد خلال العام الماضي على ما يبدو نمط المراقبة والمضايقة المكثفين لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا، بمن في ذلك أولئك الذين أيدوا تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت أكثر من 40 منظمة من منظمات المجتمع المدني قد أطلعت المفوضية على تقارير تشير إلى مضايقات وأعمال مراقبة وتدقيق متكررة قامت بها مجموعة من دوائر الأمن، بما في ذلك إدارة التحقيقات الجنائية وشعبة التحقيقات لمكافحة الإرهاب وجهاز الاستخبارات الحكومي، التي استجوبتها بشأن تفاصيل إدارية وأنشطتها وطلبت معلومات عن الموظفين، بما في ذلك تفاصيل الاتصال الشخصي، والجهات المانحة ومصادر التمويل. واستُجوب بعض ممثلي المجتمع المدني بشأن مكان وجود أقاربهم في الخارج. وتلقى الأمين العام والإجراءات الخاصة ادعاءات مماثلة بشأن المراقبة وأعمال الانتقام[45]. وفي حين ذكرت الحكومة أن هدفها هو منع التطرف العنيف، يساور المفوضة السامية القلق من أن يُحدث ذلك أثراً مثبطاً على الحيز المدني والديمقراطي ويؤدي إلى فرض رقابة ذاتية. وفي حين تمكنت سري لانكا من إجراء انتخابات برلمانية ناجحة في آب/أغسطس 2020 على الرغم من جائحة كوفيد-19، استُخدمت الجائحة أيضاً لتبرير فرض قيود مفرطة أو تعسفية على حرية التعبير وتكوين الجمعيات[46].

33- وقد تعزز ذلك من خلال تغيير الترتيبات المؤسسية لمراقبة المنظمات غير الحكومية واستخدام قوانين مكافحة الإرهاب أو غسل الأموال لخنق الأنشطة المشروعة. ويجدر بالذكر أن الحكومة نقلت الأمانة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، التي تشرف على تسجيل المنظمات غير الحكومية وعملياتها وترصدها، من وزارة مدنية ووضعتها تحت مراقبة وزارة الدفاع وأذرع الاستخبارات التابعة لها.

34- ومما يثير القلق أيضاً التقاريرُ التي تفيد بأن قانون منظمات الخدمة الاجتماعية التطوعية (التسجيل والإشراف) الذي ينظم عمليات المنظمات غير الحكومية سيُستعرض، في جملة أمور، لمراقبة حصول هذه المنظمات على الأموال الأجنبية. وتشدد المفوضة السامية على أن أي إصلاحات تشريعية يجب أن تمتثل الالتزامات القانونية الدولية والأحكام الدستورية لسري لانكا التي تنص على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وينبغي أن تدعم تهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني، بدلاً من تجاوز حدود المعقول في تقييد أنشطته وإمكانية حصوله على الموارد[47]. والمفوضية على استعداد لتقديم المساعدة التقنية والمشورة في هذا الصدد.

35- وثمة قوانين أخرى، مثل قانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحظر التحريض على الكراهية، أسيء استخدامها أيضاً بطريقة تمييزية أو تعسفية لاعتقال أو احتجاز أشخاص بسبب التعبير السلمي عن آرائهم. وقد لاحظ المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد أن من المفارقات أن يصبح هذا القانون أداة قمعية تُستخدم للحد من حرية الفكر أو الرأي والوجدان والدين أو المعتقد[48]. فعلى سبيل المثال، اعتُقل رمزي رازق، وهو ناشط على الإنترنت، في 9 نيسان/أبريل 2020 بموجب ذلك القانون وقانون جرائم الحاسوب لاستخدامه تعبير "الجهاد الإيديولوجي" في منشور على صفحته في فيسبوك ينتقد فيه الحملات المعادية للمسلمين. وقبل اعتقاله بأيام قليلة، كان قد قدم شكوى إلى الشرطة بشأن تهديدات بالقتل تلقاها عقب نشره تلك المادة. وأُفرج عنه بكفالة في 17 أيلول/سبتمبر 2020 بسبب تدهور صحته.

(45) انظر: AL LKA 1/2020 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25117) و AL LKA 5/2020. انظر أيضاً A/HRC/45/36، الفقرتان 110 و111.

(46) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26226؛ و www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25920.

(47) انظر الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 144/53، المرفق. انظر أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان 6/22.

(48) A/HRC/43/48/Add.2، الفقرة 72.

واو- شواغل جديدة ومتفاقمة في مجال حقوق الإنسان

36- تشعر المفوضة السامية بالقلق لأن الحكومة واصلت استخدام قانون منع الإرهاب على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها على مدى سنوات عديدة آلياتُ حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لإلغاء هذا القانون. فعلى سبيل المثال، في 14 نيسان/أبريل 2020، ألقى أفراد من الشرطة القبض على المحامي البارز حجاز حزب الله في منزله[49]. ولم يقدَّم إليه أمر باحتجازه حتى 25 نيسان/أبريل 2020. وفُتش مكتبه القانوني وصودرت منه مواد. وصدرت بحق السيد حزب الله منذ ذلك الحين أوامر باحتجازه لمدة 90 يوماً قابلة للتجديد، ويُجرى معه تحقيق بتهمة التورط في الهجوم الإرهابي الذي وقع في كولومبو في نيسان/أبريل 2019، ولانخراطه في أنشطة وُصفت بأنها "مخلة بالوئام الديني بين الطوائف"، ولادعاءات تشير إلى تلقينه الأطفال عقيدة التطرف. وأُرجئت جلسة الاستماع التي كان من المقرر أن يمثل فيها السيد حزب الله أمام قاضٍ إلى شباط/فبراير 2021، ولا يزال التماس خاص بالحقوق الأساسية قيد النظر في المحكمة العليا. وحتى ذلك الحين، سيكون قد احتُجز مدة 10 أشهر دون توجيه تهمة إليه.

37- وتشعر المفوضة السامية بالقلق أيضاً إزاء سلسلة الوفيات التي حدثت مؤخراً في أثناء الاحتجاز لدى الشرطة وفي سياق مواجهات الشرطة مع عصابات إجرامية مزعومة. وقد وقعت هذه الحوادث عندما أعلن الرئيس وغيره من كبار الشخصيات الحكومية عن نهج عسكري قاس إزاء النظام العام ومكافحة المخدرات. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ذُكر أن ساماراسينغ أراشيشيغ مادوش لاكشيتا، ويُدعى أنه زعيم عصابة تهريب المخدرات، قُتل في تبادل لإطلاق النار كانت الشرطة طرفاً فيه أثناء احتجازه في شعبة الجريمة في كولومبو. وقبل ذلك ببضعة أيام، كانت أسرته ومحاموه قد أعربوا عن قلقهم على سلامته. وحدثت أربع وفيات أخرى لأعضاء مزعومين في عصابات الجريمة المنظمة على أيدي الشرطة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2020. وحدثت مؤخراً أيضاً وفيات أثناء الاحتجاز في مراكز الشرطة، منها وفيات زُعم أنها نتيجة للتعذيب، وفي السجون أثناء محاولات فرار أو أعمال شغب واحتجاجات مرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد أسفر أخطر تلك الوقائع عن مقتل 11 سجيناً وإصابة أكثر من 100 آخرين خلال احتجاج في سجن ماهارا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وعينت الحكومة لجنة للتحقيق في الواقعة، وقُدم تقرير مؤقت إلى وزير العدل في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020[50].

38- وتعكس هذه الحوادث استمرار الأنماط المزمنة والمتفشية للوفيات أثناء الاحتجاز ونتيجة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون دون عقاب. وعلاوةً على ذلك، ظلت المفوضية تتلقى ادعاءات ذات مصداقية، من خلال منظمات معروفة لحقوق الإنسان، عن أعمال اختطاف وتعذيب وعنف جنسي على أيدي قوات الأمن السريلانكية منذ اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30، بما في ذلك خلال العام الماضي، وهي أعمال تستدعي إجراء تحقيق ذي مصداقية فيها.

39- وترحب المفوضة السامية باتخاذ بعض التدابير الإيجابية للتخفيف من انتشار جائحة كوفيد-19 في السجون، مثل إصدار النائب العام تعليمات لتيسير الإفراج بكفالة عن مرتكبي جرائم معينة وإطلاق سراح آلاف السجناء خلال عام 2020. والمفوضية على استعداد للمساعدة في إجراء إصلاحات تركز على الجوانب البنيوية لمعالجة الأسباب الجذرية لنظام السجون المثقل بمشاكل طويلة الأمد[51]،

(49) انظر: AL LKA 4/2020 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25347).

(50) مذكرة شفوية مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى المفوضية من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(51) انظر: the *Prison Study by the Human Rights Commission of Sri Lanka* هي متاح في: www.hrcsl.lk/documentation/reports.

مثل الاكتظاظ والاحتجاز رهن المحاكمة لفترات طويلة ونُظم الكفالة المعقدة، وهي مشـاكل أثارها عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[52].

رابعاً- تقييم تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30

ألف- العدالة الانتقالية وتدابير بناء الثقة

40- رحب مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/30 باقتراح الحكومة إنشاء أربع آليات أساسية للعدالة الانتقالية، هي: لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة وعدم التكرار؛ ومكتب للمفقودين؛ ومكتب للتعويضات؛ وآلية قضائية لها مستشار خاص للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

41- ولم تنشئ الحكومة السابقة ولا الحكومة الحالية لجنة للحقيقة والمصالحة أو آلية قضائية ذات مستشار خاص. وذُكر أن إطاراً مفاهيمياً للجنة الحقيقة والمصالحة عُرض على مجلس الوزراء في عام 2019، لكنه لم يمضِ أبعد من ذلك. وفيما يتعلق بالآلية القضائية، أخذ النقاش حول مشاركة القضاة الأجانب طابعاً مسيّساً إلى حد كبير، وأُثيرت ادعاءات مختلف عليها بعدم توافق ذلك مع الدستور[53]. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2021، عيّن رئيس سري لانكا، غوتابايا راجاباكسا، لجنة تحقيق مؤلفة من ثلاثة أعضاء لتقييم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها لجان التحقيق السابقة ولتقييم تنفيذ توصياتها، وكذلك الخطوات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ تلك التوصيات بما يتماشى مع سياسة الحكومة[54]. وسبق أن لاحظت المفوضة السامية في شباط/فبراير 2020، عندما أعلنت الحكومة نيتها إنشاء لجنة تحقيق من هذا القبيل، أن العمليات المحلية عجزت باستمرار عن تحقيق المساءلة، وأنها غير مقتنعة بأن تعيين لجنة تحقيق أخرى من شأنه أن يعزز هذا البرنامج[55]. ولاحظت المفوضة السامية أيضاً أن عضوية اللجنة الجديدة تفتقر إلى التنوع والاستقلال وأن اختصاصاتها لا توحي بأنها ستسفر عن أي نتيجة مجدية.

42- وفي شباط/فبراير 2020، خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، ذكرت الحكومة أن مكتب المفقودين (الذي أُنشئ في عام 2016 وبدأ عمله في عام 2018) ومكتب التعويضات (الذي أُنشئ في عام 2018) "سيواصلان عملهما، مع إجراء التكييف المناسب تماشياً مع إطار السياسة العامة للحكومة"[56]. وعلى الرغم من محدودية القدرات والموارد، ساعد مكتب المفقودين على إعلاء صوت أسر المفقودين وزيادة الوعي بأوضاعهم. وساعد المكتب الأسر على استصدار شهادات غياب، لا سيما من خلال تقديم تقارير مؤقتة عن كل حالة. وأدى دور المراقب في قضايا أمام المحاكم، وفي تحقيقات متعلقة بالرفات البشرية، وفي استخراج الجثث من المقابر الجماعية. وتمكن مكتب المفقودين أيضاً من الاطلاع على سجلات لجان التحقيق السابقة من أجل إنشاء قاعدة بيانات مركزية للقضايا، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نشر المكتب قوائم شكاوى تتعلق بالأشخاص المفقودين والمختفين المسجلين[57].

(52) A/HRC/34/54/Add.2 وA/HRC/40/52/Add.3.

(53) انظر: https://mfa.gov.lk/statement-by-hon-tilak-marapana-p-c-minister-of-foreign-affairs-of-sri-lanka-and-leader-of-the-sri-lanka-delegation-to-the-40th-session-of-the-human-rights-council-on-agenda/.

(54) Gazette (Extraordinary) of Sri Lanka, No. 2211/55, 21 January 2021.

(55) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25624&LangID=E.

(56) بيان مؤرخ 27 شباط/فبراير 2020 من وزير العلاقات الخارجية وتنمية المهارات والعمالة وعلاقات العمل في سري لانكا. متاح في: www.lankamission.org/images/PDF_-_2020/Full%20Statement%20under%20Item%202%20-%20PM%2027%20February.pdf.

(57) انظر: www.ompsrilanka.org/omp-documents/omp-publications.

43- وسيكون بناء ثقة الضحايا وأقاربهم والحفاظ عليها أمراً أساسياً لنجاح هذه المؤسسات. ولذلك، يساور المفوضة السامية القلق لأن ما تقوم به الوكالات الأمنية من مضايقات وأعمال مراقبة وتدقيق للأسر والمحامين وغيرهم من العاملين على حالات الاختفاء قوض عمل مكتب المفقودين. وهي تعترف بشجاعة الأسر والضحايا من جميع المجتمعات المحلية والتزامهم وتصميمهم، إذ ظلوا يطالبون بالعدالة والردود على مصير ذويهم المفقودين، رغم التحديات العديدة التي يواجهونها.

44- وتشعر المفوضة السامية بانزعاج بالغ إزاء تعيين الرئيس السابق للجنة التحقيق الرئاسية في الإيذاء السياسي المزعوم رئيساً جديداً لمكتب المفقودين في كانون الأول/ديسمبر 2020. وكما لوحظ أعلاه، أعاقت لجنة التحقيق تلك الإجراءات القضائية المتعلقة بعدة قضايا رمزية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات اختفاء، وتدخلت فيها. ومن شأن تعيين هذا الشخص أن يقوض بشكل خطير استقلال ومصداقية مكتب المفقودين، على نحو يضعف ثقة أسر الضحايا وينال من قدرته على الاضطلاع بولايته بفعالية. وتعتقد المفوضة السامية أن على الحكومة أن تثبت أن مكتب المفقودين مستقل وفعال تماماً، بسُبل منها ضمان قدرته الكاملة على الاضطلاع بولايته في إجراء عمليات البحث والتحقيق، ومنحه ما يلزم من استقلال وموارد ودعم سياسي ليؤدي عمله الحاسم الأهمية.

45- ولا يزال مكتب التعويضات يعمل وقد أعد مشروع سياسة عامة بشأن التعويضات قُدِّم إلى وزارة العدل في أيار/مايو 2020. ووفقاً للحكومة، تلقى المكتب 275 16 طلباً، منها 385 4 طلباً جُهزت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ما أسفر عن دفع ما مجموعه 142 مليون روبية سريلانكية (000 750 دولار من دولارات الولايات المتحدة) على سبيل التعويض[58]. وتشجع المفوضة السامية على تطبيق منظور جنساني قوي على برنامج التعويضات، نظراً لأن العديد من الضحايا والناجين هم من النساء. والمفوضية على استعداد لتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات في هذا الصدد.

46- ولم تمدَّد ولاية أمانة تنسيق آليات المصالحة، التي كانت تدعم وتنسق الجهود المبذولة في إطار العدالة الانتقالية، في آذار/مارس 2020 بعد استقالة أمينها العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، استقالت أيضاً الرئيسة السابقة تشاندريكا باندارانايكه كوماراتونغا من منصبها كرئيسة لمكتب الوحدة والمصالحة الوطنيين، الذي كانت ولايته تعزيز إيجاد مجتمع شامل ومتنوع من خلال المبادرات التعليمية والمجتمعية. وقد طُلبت موافقة مجلس الوزراء على تعيين رئيس ومدير عام جديد لمكتب الوحدة والمصالحة الوطنية[59].

47- وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة المبينة في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30، أُحرز تقدم في إعادة الأراضي في المقاطعتين الشمالية والشرقية اللتين كان الجيش يحتلهما سابقاً، حيث أظهرت الأرقام التراكمية التي قدمتها الحكومة أن حوالي 89 في المائة من أراضي الدولة و92 في المائة من الأراضي الخاصة التي كان يسيطر عليها الجيش في عام 2009 قد أعيدت بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم تبلغ الحكومة أي أرقام عن عام 2020[60]. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت الحكومة عن إنشاء فريق خبراء معني بالظلم الاجتماعي، برئاسة حاكم المنطقة الشرقية، ودعت الناس إلى أن يقدموا إليه بحلول 31 كانون الثاني/يناير، ما لديهم من شكاوى تتعلق أساساً بمسائل الأراضي والممتلكات على مدى أربعة عقود. وليس من الواضح، حتى وقت كتابة هذا التقرير، كيف ترتبط هذه المبادرة بآليات التعويض الأخرى.

(58) المرجع نفسه.

(59) مذكرة شفوية مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى المفوضية من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(60) المرجع نفسه.

48- وجددت الحكومة، خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، تعهدها بمراجعة قانون منع الإرهاب[61]. وقد سُحب مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي صاغته الحكومة السابقة وكان يُفترض أن يحل محل قانون منع الإرهاب[62]. وأكدت الحكومة للمفوضية عزمها على مراجعة بعض أحكام قانون منع الإرهاب وإنشاء محكمة مخصصة للتعجيل في البت في القضايا المتعلقة ببقية الكوادر السابقين في حركة نمور التاميل المحتجزين[63]. وكما ورد بيانه أعلاه (انظر الفقرة 36)، استمر استخدام قانون منع الإرهاب خلال عام 2020.

باء- الإفلات من العقاب في قضايا رمزية

49- في تقارير سابقة قُدمت إلى مجلس حقوق الإنسان، تتبعت المفوضية التحقيق في قضايا رمزية ومقاضاة المتهمين فيها كإجراء رئيسي لالتزام سري لانكا بوضع حد للإفلات من العقاب. وتشمل هذه القضايا مقتل خمسة طلاب من التاميل في ترينكومالي و17 من العاملين في المجال الإنساني في موتور في عام 2006، واغتيال الصحفي لاسانتا ويكريماتونغي في عام 2009، واختفاء الصحفي براغيت إيكناليغودا في عام 2010، وقتل متظاهرين على يد أفراد الجيش خلال مظاهرة في وليويريا في آب/أغسطس 2013، وأعمال الشغب المعادية للمسلمين في ألوتغاما في عام 2014 وفي ديغانا في عام 2018. وعلى الرغم من التحقيقات التي أجرتها لجان التحقيق الوطنية والشرطة على مر السنين، واعتقال بعض المشتبه فيهم وإجراء محاكمات أمام محاكم بكامل هيئتها، لم تسفر أي قضية من هذه القضايا الرمزية عن نتيجة ناجحة أو عن إدانة.

50- ويتعلق مثال توضيحي باختفاء 11 شخصاً بين عامي 2008 و2009 اختفاء قسرياً على أيدي وحدة استخبارات خاصة تابعة للبحرية السريلانكية، حسبما زُعم[64]. وخلصت تحقيقات الشرطة إلى أن فرق البحرية قامت بعمليات اختطاف وتعذيب وإخفاء للحصول على فدية أو لأسباب أخرى، وأدارت مواقع احتجاز سرية في معسكرات للبحرية بعلم قادة البحرية وعلى الأقل بتأييد ضمني منهم. ومع أن القضية استمرت أمام المحاكم، جسدت الإجراءات القضائية العديد من أوجه القصور التي اعترت جميع القضايا الرمزية الأخرى: عدم التكافؤ أمام القانون؛ والتحيز المتصور لمسؤولي الدولة؛ وتضارب المصالح في مكتب النيابة العامة في السير بإجراءات الملاحقة الجنائية لموظفي الدولة والدفاع عنهم؛ والتدخل السياسي أو الأمني في عمل المحاكم؛ والعبث بالأدلة أو إخفاؤها أو إتلافها؛ والتأخيرات الإجرائية؛ واعتقال محقق الشرطة وتهديد الشهود والمحامين.

51- ويشير عدم إحراز تقدم منذ عقد من الزمن والعقبات الكأداء التي تحول بين الضحايا وإمكانية الاحتكام إلى القضاء في قضايا رمزية من هذا النوع إلى أن الدولة عاجزة وعازفة عن مقاضاة الجناة المزعومين ومعاقبتهم إذا كانوا من موظفي الدولة. ومن الاستثناءات النادرة إدانة الرقيب الأول سونيل راتناياكي، وهو الوحيد الذين أدين في عام 2015 من بين المتهمين الخمسة بقتل ثمانية مدنيين من التاميل، من بينهم أربعة أطفال، في ميروسوفل في نيسان/أبريل 2000؛ إلا أنه مُنح عفواً رئاسياً في آذار/مارس 2020. وتذكّر المفوضة السامية الحكومة بأن ممارسة سلطات العفو العام أو الخاص يجب أن تمتثل لالتزامات سري لانكا الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وينبغي ألا تشمل المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

(61) بيان مؤرخ 27 شباط/فبراير 2020 من وزير العلاقات الخارجية وتنمية المهارات والعمالة وعلاقات العمل في سري لانكا.

(62) انظر: www.colombopage.com/archive_20A/Jan03_1578067614CH.php.

(63) مذكرة شفوية مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى المفوضية من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(64) في ما يشار إليه عادةً باسم "قضية ترينكومالي 11"، يُعتقد أن المختفين احتُجزوا في مرفق Gun Site للاحتجاز غير القانوني في قاعدة ترينكومالي البحرية. وفي حين تشير ادعاءات إلى حالات اختفاء أخرى مرتبطة بهذا المرفق، فإن تحقيقات الشرطة والإجراءات القضائية الجارية منذ حزيران/يونيه 2019 أمام محكمة الصلح في كولومبو تتناول 11 حالة منها.

خامساً- الاستنتاجات

52- منذ 12 عاماً تقريباً على انتهاء الحرب، أخفقت المبادرات المحلية للمساءلة والمصالحة مراراً وتكراراً في تحقيق نتائج، ما أدى إلى ترسيخ الإفلات من العقاب ترسيخاً أعمق وتفاقم عدم ثقة الضحايا في النظام. ولا تزال سري لانكا تعيش حالة إنكار لماضيها، حيث أُجهضت جهود البحث عن الحقيقة ورفض المسؤولون الحكوميون على أعلى المستويات الإقرار بجرائم الماضي. ولهذا الأمر آثار مباشرة حاضراً ومستقبلاً. ويعني عدم إجراء أي تحقق أو إصلاحات شاملة في القطاع الأمني أن جهاز الدولة وبعض أعضائه المتورطين، حسب معلومات ذات مصداقية، في ارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان لا يزالون يشغلون مناصبهم. أما إصلاحات عام 2015 التي أتاحت إضافة مزيد من الضوابط والموازين على السلطة التنفيذية، فقد جرى التراجع عنها مما زاد من إضعاف استقلال القضاء ومؤسسات رئيسية أخرى. وبعد ظهور بوادر خطاب وطني أشمل للجميع وعد بمزيد من الاعتراف بالأقليات واحترامها ومصالحتها، انقلب مسار هذه البوادر. وبدلاً من تحقيق ضمانات عدم التكرار المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30، يمهد مسار سري لانكا الحالي للعودة إلى السياسات والممارسات التي أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

53- ومع أن المفوضة السامية تقدر تماماً التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاهات التي ظهرت خلال العام الماضي، والتي تمثل علامات إنذار مبكر واضحة بتدهور حالة حقوق الإنسان، وتزايد احتمالات حدوث انتهاكات في المستقبل بشكل كبير، ولذلك تدعو إلى اتخاذ إجراءات وقائية قوية. وعلى الرغم من التزام الحكومة المعلن بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن الأقليات التاميلية والمسلمة تتعرض بشكل متزايد للتهميش والاستبعاد عن الرؤية الوطنية والسياسة الحكومية، في حين أن الخطاب المثير للشقاق والتمييز من جانب مسؤولين في الدولة على أعلى المستويات قد يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب والعنف.

54- وتشعر المفوضة السامية بالقلق لأن عمليات الانتشار الأمني الطارئة التي أعقبت هجمات أحد الفصح الإرهابية في عام 2019 قد تطورت إلى زيادة عسكرة الدولة. وعمدت الحكومة إلى تعيين أفراد عسكريين عاملين وسابقين، بمن فيهم المتورطون، حسب معلومات ذات مصداقية، في ارتكاب جرائم حرب، في مناصب رئيسية في الإدارة المدنية، وأنشأت فرق عمل ولجاناً موازية تتعدى على الوظائف المدنية. وهذا الاتجاه، بالاقتران مع أسفر عنه التعديل العشرون للدستور من قلب مسار الضوابط والموازين المؤسسية الهامة على السلطة التنفيذية، يهدد المكاسب الديمقراطية.

55- ويثير جزعَ المفوضة السامية التقلصُ السريع في الحيز المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام المستقلة، بعد اتساعه في السنوات الأخيرة. وتحث المفوضة السامية السلطات على وضع حد فوري لجميع أشكال المراقبة، بما في ذلك زيارات التخويف والمضايقة التي يقوم بها موظفون في الدولة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والجهات الاجتماعية الفاعلة وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم، وعلى الامتناع عن فرض المزيد من التدابير القانونية التقييدية على أنشطة المجتمع المدني المشروعة.

56- ومن ثم، يوجد مجلس حقوق الإنسان - مرة أخرى - عند نقطة تحول حاسمة في تعامله مع سري لانكا. وكان المجلس قدم، مرتين في السابق، دعمه لمبادرات المساءلة والمصالحة المحلية، وتكلل ذلك بقراره 1/30. وأظهرت الحكومة الآن عجزها وعزوفها عن اتباع مسار مُجد نحو المساءلة عن الجرائم الدولية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ومضت بدلاً من ذلك في نهج مختلف اختلافاً جوهرياً، يركز على التعويض والتنمية ولكنه يهدد أيضاً بحرمان الضحايا من حقهم في معرفة الحقيقة والعدالة وبزيادة ترسيخ الإفلات من العقاب.

57- ومن الضروري أن يتخذ مجلس حقوق الإنسان إجراءات إضافية بشأن سري لانكا لثلاثة أسباب هامة. أولاً، إن عدم التعامل مع الماضي لا تزال له آثار مدمرة على عشرات الآلاف من الناجين - الأزواج والآباء والأطفال وغيرهم من الأقارب - من جميع المجتمعات المحلية الذين يواصلون البحث عن حقيقة ما آل إليه مصير ذويهم والسعي إلى تحقيق العدالة والذين هم في حاجة ماسة إلى التعويضات. ثانياً، إن عدم المضي في طريق المساءلة والمصالحة يقوض آفاق تحقيق سلام وتنمية مستدامين بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويحمل بذور الأنماط المتكررة لانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات المحتملة في المستقبل. ثالثاً، تمثل الاتجاهات التي أبرزها هذا التقرير تحدياً هاماً آخر للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، من حيث مهامها الوقائية. وقد خلص استعراض مستقل لإجراءات الأمم المتحدة في سري لانكا في عام 2009 إلى حدوث فشل عام في تنفيذ خطة الوقاية مع انتهاء النزاع. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكرر هذه الأخطاء، وألا يسمح بسابقة من شأنها أن تقوض جهوده لمنع الانتهاكات الجسيمة في سياقات أخرى وتحقيق المساءلة عنها.

58- وترحب المفوضة السامية بالتزام الحكومة المعلن بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومواصلة اتخاذ تدابير ترمي إلى بناء السلام والتعويض ورد الاعتبار، ولكن سري لانكا لن تحقق التنمية المستدامة والسلام إلا إذا كفلت حيزاً مدنياً وتصدت بفعالية لمسألة الإفلات المؤسسي والمنهجي من العقاب. بيد أن الحكومة، بسحب دعمها لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 والتدابير ذات الصلة، وبتخلفها المستمر عن اتخاذ إجراءات مجدية بشأن المجموعة الكاملة من القضايا الواردة في ذلك القرار، قد أغلقت إلى حد كبير الباب أمام إمكانية إحراز تقدم حقيقي لإنهاء الإفلات من العقاب من خلال عملية العدالة الانتقالية الوطنية. وبالنظر إلى الاتجاهات الأخيرة، تدعو المفوضة السامية المجلس إلى تعزيز رصده لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا، بما في ذلك التقدم المحرز في المبادرات الجديدة للحكومة، ووضع خطة متسقة وفعالة للنهوض بخيارات المساءلة على الصعيد الدولي.

59- إن لدى الدول الأعضاء عدداً من الخيارات للنهوض بالمساءلة الجنائية وتزويد الضحايا بتدابير لجبر الضرر. وبالإضافة إلى اتخاذ خطوات صوب إحالة الحالة في سري لانكا إلى المحكمة الجنائية الدولية، تستطيع الدول الأعضاء أن تجري بفعالية تحقيقات ومحاكمات بشأن الجرائم الدولية التي ارتكبتها جميع الأطراف في سري لانكا أمام محاكمها الوطنية، بما في ذلك بموجب المبادئ المقبولة للولاية القضائية اللاإقليمية أو العالمية. وتشجع المفوضة السامية الدول الأعضاء على العمل مع المفوضية والضحايا وممثليهم لتعزيز سبل المساءلة هذه، بما في ذلك فتح تحقيقات في الجرائم الدولية المحتملة، ودعم إيجاد سلطة قانونية مكرسة للنهوض بتلك الجهود. وتستطيع الدول الأعضاء أيضاً تطبيق جزاءات هادفة، مثل تجميد الأصول وحظر السفر على مسؤولي الدولة وغيرهم من الجهات الفاعلة التي يُدعى على أساس معلومات ذات مصداقية ارتكابها انتهاكات أو تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان أو مسؤوليتها عنها، فضلاً عن مبادرات الدعم التي توفر فوائد عملية للضحايا وأسرهم.

سادساً- التوصيات

60- توصي المفوضة السامية حكومة سري لانكا بما يلي:

(أ) العمل بنشاط على تعزيز رؤية شاملة وتعددية لسري لانكا تقوم على عدم التمييز وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) ضمان إجراء إصلاحات دستورية وتشريعية لتلبية التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان؛

(ج) توجيه تعليمات علنية لا لبس فيها إلى جميع فروع قوات الجيش والاستخبارات والشرطة مفادها أن التعذيب والعنف الجنسي وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان محظورة وأنه سيجري التحقيق فيها بصورة منهجية ومعاقبة المسؤولين عنها؛

(د) إصدار أوامر إلى جميع الوكالات الأمنية بوضع حد فوري لجميع أشكال المراقبة والمضايقة والانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الاجتماعية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

(هـ) التحقيق والمقاضاة بسرعة ودقة ونزاهة في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة، وإعطاء الأولوية العليا لضمان المساءلة في القضايا الرمزية التي طال أمدها؛

(و) عزل موظفي الأمن وغيرهم من الموظفين العموميين المتورطين، حسب معلومات ذات مصداقية، في انتهاكات حقوق الإنسان، امتثالاً لمعايير حقوق الإنسان، وتنفيذ إصلاحات أخرى في قطاع الأمن لتعزيز وضمان المساءلة والرقابة المدنية؛

(ز) كفالة الضمانات الهيكلية للجنة حقوق الإنسان في سري لانكا لكي تعمل بشكل مستقل وتتلقى موارد كافية؛

(ح) ضمان بيئة يمكن فيها لمكتب المفقودين ومكتب التعويضات العمل بفعالية واستقلال؛ وتزويد المكتبين بموارد ووسائل تقنية كافية للاضطلاع بولايتيهما بفعالية؛ والمضي في اتخاذ تدابير تصحيحية مؤقتة للأسر الضعيفة المتضررة مع التركيز على نوع الجنس، بغض النظر عن حق هذه الأسر في تعويضات فعلية وشاملة وفي الحقيقة والعدالة؛

(ط) الأخذ بوقف اختياري لاستخدام قانون منع الإرهاب للقيام باعتقالات جديدة إلى أن يُستَعاض عنه بتشريع يلتزم بأفضل الممارسات الدولية؛

(ي) وضع إجراءات موحدة لإصدار الرئيس قرارات العفو وغيره من أشكال الرأفة، بسُبل منها إخضاعها للمراجعة القضائية واستبعاد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ك) الوفاء بدعوتها الدائمة الموجهة إلى الإجراءات الخاصة من خلال تحديد مواعيد متجددة للزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات مواضيعية ذات صلة؛ ومواصلة تعاطيها مع هيئات المعاهدات؛ والتماس المساعدة التقنية المستمرة من المفوضية في تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

61- وتوصي المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء بما يلي:

(أ) الطلب من المفوضية أن تعزز رصدها لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق المساءلة والمصالحة، وأن تقدم تقارير منتظمة إلى المجلس؛

(ب) دعم تعيين سلطة قانونية مكرسة لجمع وحفظ الأدلة وغيرها من المعلومات ذات الصلة لعمليات المساءلة في المستقبل، ومناصرة قضايا الضحايا والناجين ودعم الإجراءات القضائية ذات الصلة في الدول الأعضاء ذات الهيئات القضائية المختصة؛

(ج) التعاون مع الضحايا وممثليهم في التحقيق مع مرتكبي الجرائم الدولية المرتكبة من جميع الأطراف في سري لانكا وملاحقتهم من خلال إجراءات قضائية في الهيئات القضائية الوطنية، بما في ذلك بموجب المبادئ المقبولة للولاية القضائية اللاإقليمية أو العالمية؛

(د) تحري ما يمكن اتخاذه من عقوبات محددة الأهداف مثل تجميد الأصول وحظر السفر ضد من توجد بحقهم ادعاءات ذات مصداقية بأنهم ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان؛

(هـ) تطبيق إجراءات فرز صارمة على أفراد الشرطة والجيش السريلانكيين لاختيارهم لعمليات التبادل العسكري وبرامج التدريب؛

(و) إعطاء الأولوية لدعم مبادرات المجتمع المدني وجهوده من أجل جبر الضرر ومساعدة الضحايا وإعطاء أولوية المساعدة للضحايا وأسرهم في البرامج الإنسانية والإنمائية وبرامج المنح الدراسية الثنائية؛

(ز) مراجعة تدابير اللجوء المتعلقة بمواطنين سريلانكيين لحماية الذين يُحتمل تعرضهم للانتقام وتجنب أي إعادة قسرية في الحالات التي تنطوي على خطر حقيقي بتعرض الأشخاص للتعذيب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

62- توصي المفوضة السامية كيانات الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) ضمان الاسترشاد بنداء الأمين العام الذي دعا فيه إلى اتخاذ إجراءات في مجال حقوق الإنسان[65] في جميع سياسات الأمم المتحدة ومشاركتها البرنامجية في سري لانكا؛

(ب) ضمان أن تكون جميع برامج التنمية قائمة على مبادئ الإدماج وعدم التمييز والدعم من أجل مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ج) إدراج معيار صارم للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في تعاملها مع قوات الأمن وجميع الهيئات الخاضعة لوزارة الدفاع ووزارة الأمن العام؛

(د) مع التفهم الكامل للتحديات المطروحة في تكوين القوات في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إبقاء مساهمات سري لانكا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونُظم فرز الأفراد السريلانكيين قيد الاستعراض.

(65) انظر: www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Asperation_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf.